

قرارات

وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ٣٠٤ لسنة ٢٠٠٩

وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٥٧ في شأن التوحيد القياسي :

وعلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة وتشجيعها وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٩٢ لسنة ١٩٧٩ بتنظيم الهيئة المصرية العامة

للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٥ بتعديل مسمى الهيئة

المصرية العامة للتوكيد القياسي وجودة الإنتاج ليكون مسماها الهيئة المصرية العامة

للمواصفات والجودة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم وزارة التجارة والصناعة :

وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٩ لسنة ١٩٩٦ في شأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات

القياسية المصرية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٢٣ لسنة ٢٠٠٥ والقرارات الوزارية المكملة له

بشأن الإلزام بالإنتاج طبقاً للمواصفات القياسية :

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٦٥ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إلزام المنشآت الصناعية

بتطبيق نظم السلامة والصحة المهنية :

وعلى مذكرة السيد الدكتور رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة

للمواصفات والجودة :

قرار:**(مادة أولى)**

تمدد المهلة المنوحة بالقرار الوزارى رقم ٢٦٥ لسنة ٢٠٠٨ لمدة سنة أخرى
تبدأ من يوم انتهاء السنة الأولى ، وذلك فيما يخص نظم السلامة والصحة المهنية
. OHSAS 18001

(مادة ثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي
لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٠٩/٤/٥

وزير التجارة والصناعة

م. رشيد محمد رشيد